

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES  
(معهد الدوحة)



[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

تقييم حالة

## مشروع الإصلاح السياسيّ في الجزائر

مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟

عصام بن الشيخ

# تقييم حالة

## المحتوى

---

.....	تونس: ثورة المواطنين.. "ثورة بلا رأس"
1 .....	مقدمة
2 .....	أولاً: تحليل خطاب الإصلاح والاعتراف الرئاسي بحتمية التغيير
4 .....	ثانياً: إعلان إلغاء "حالة الطوارئ" في نيسان/ أبريل 2011
7 .....	ثالثاً: هيئة المشاورات السياسية والرهان على إنهاء حالة الجمود السياسي
9 .....	رابعاً: التخوف الرسمي من اعتماد "النظام البرلماني" وعدم الاستعداد للانفتاح الإعلامي
11 .....	خاتمة

## مقدمة

يترقب الجزائريون تصويت البرلمان على عدد من مشاريع القوانين الإصلاحية التي هي حصيلة المشاورات السياسية التي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد الخطاب المهم الذي توجه به إلى الشعب الجزائريّ يوم الجمعة 15 نيسان/ أبريل 2011، وقدم فيه رؤيته للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه، وتضمن اعترافه بتأخر تحقيق ما يطالب به الجزائريون من حريات، وعزا التأخير إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ منذ إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991.

أعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في شهر نيسان/ أبريل 2011 كاستجابة للتحوّلات المحلية والإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر والجزائر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، في ما اصطلح على تسميته موجة "الربيع العربي". كما أن إعلان مبادرة الإصلاح يأتي استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان. وكانت أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشأوا "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها جناحين، واحدا ضم الأحزاب السياسية والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية. وتدرس هذه الورقة مضامين وأبعاد ودلالات المبادرة الرسمية للإصلاح التي تقدّم بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، متبنيا خيار الإشراف الرئاسي على روزنامة "التغيير المتدرج"، كما تبحث مدى قدرة الخطاب الرسمي على كسب التأييد الكافي لرسم خريطة طريق التغيير في الجزائر، بعد الانتهاء من المشاورات السياسية بين مفوضي الرئاسة وممثلي الطبقة السياسية الجزائرية.

وبناء على ما تقدّم، سيكون مناسبا دراسة الموضوع من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي:

هل يهدف النظام السياسي في الجزائر إلى ربح الوقت وتفادي عملية الانهيار المفاجئ نتيجة الضغوط الشعبية، وتكرار سيناريو أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، أم أنّ الظروف

الدولية والإقليمية تفرض على الجزائر اقتناص فرصة تغيير جدّي يجنّب البلاد خطر التدخل الخارجي أو أيّة محاولات من المعارضة الداخلية الاستقواء بالخارج وفرض التغيير من الخارج؟ وتنبثق من هذا السؤال الرئيس مجموعة أسئلة جزئية على النحو التالي:

هل استطاعت هيئة المشاورات السياسية التي أنشأها الرئيس بوتفليقة للحوار مع الفعاليات السياسية والاجتماعية حول مقترحات التغيير، أن تغطّي مطالب كافة الشرائح والحساسيات السياسية حول التغيير السياسي المطلوب، أم أنّها قامت بالتغطية على قطاع من هذه الشرائح السياسية -كالإسلاميين المتشدّدين -، ومنعها من المساهمة في اقتراح بدائل سياسيّة من أجل التغيير؟

هل سنشهد تنافسا نزيها في الانتخابات التشريعية المقبلة بعد إقرار قانوني الانتخابات والأحزاب، يفضي إلى تشكيل هيئة رقابية تشريعية قوية، بإمكانها أن تحاسب الهيئة التنفيذية، وتراقب أداءها السياسي؟، وهل ستتغير خارطة الحزبية في الجزائر بإضافة قوى سياسية جديدة قادرة على المساهمة في تحقيق حراك سياسيّ ينهي حالة الإضراب السياسيّ الشعبيّ والعزوف والمقاطعة الشعبية للحياة السياسية؟.

هل سنشهد انفتاحا إعلاميا جديدا يعيد للحياة السياسية روحها المفقودة؟، وهل بإمكان الطبقة السياسية أن تطرح مشاريعها السياسيّة عبر إعلام جديد حرّ يمنح لها فرصة تقديم نفسها أمام الشعب، والتنافس بكل حرية لامتلاك وعاء انتخابيّ يجدّد صورة المشهد السياسيّ؟.

وتعتمد هذه الورقة في محاولة الإجابة على الأسئلة التي طرحناها على تحليل مضامين الخطابات الرسمية للرئيس بوتفليقة المتعلقة بمبادرته للإصلاح السياسيّ، إضافة إلى دراسة مضامين البيانات الرسمية لمجلس الوزراء ذات العلاقة بالمبادرة.

## أولا: تحليل خطاب الإصلاح والاعتراف الرئاسي بحتمية التغيير

"الجزائر ليست الاستثناء في الربيع العربي"

خبرت الجزائر ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية طوال عقد ونيف، وربما كانت استجابة الحكومة السريعة بعد احتجاجات كانون الثاني/يناير 2011 بإعلانها تخفيض أسعار الزيت والسكر -على الرغم من امتلاكها حجة غلائهما في السوق العالمية-، من أكبر قرائن تمكّن السلطة من إدارة وامتصاص الغضب الشعبيّ، والتعاطي مع الأوضاع الداخلية المعقّدة بطرق

مختلفة مع تفادي استخدام القمع قدر المستطاع. إن ما شهدته تونس ومصر وسوريا واليمن من استخدام النظام السياسي وسيلة القتل لقمع المتظاهرين، تمّ تجريبه في الجزائر في أحداث تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1988، وكانت نتيجته دخول البلد في دوامة العنف والعنف المضاد الذي لم يؤدّ إلى تغيير للنظام السياسي، بل إلى تدخّل للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية وإلغاء الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، واندلاع أزمة سياسية معقدة بدأت بفراغ دستوري وانتهت إلى ديمقراطية الواجهة الشكلية.

كانت استجابة الرئيس السريعة في خطاب مبادرة الإصلاح اعترافا رسميًا بشطب أطروحات دعاة "الجزائر استثناء"، واعترافا برئيسيا بأن خروج الجزائريين إلى الشارع هو مسعى مشروع، يهدف إلى المطالبة بإطلاق الحريات والديمقراطية الحقيقية، لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية حقيقية، تكمل نقائص التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر<sup>1</sup>.

كما أنّ الاعتراف الرئاسي بالتمادي السلطويّ في غلق الحياة السياسية تحت مبرر الحفاظ على السلم الأهلي المسترجع، لم يعد يمكن إنكاره من قبل كبار المسؤولين الجزائريين الحاليين وحتى السابقين، بدءاً بالرئيس بوتفليقة والوزير الأول أحمد أويحي الأمين العام لحزب التجمع لوطني الديمقراطي RND، وعبد العزيز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني FLN، وأبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم "حمس" HMS، إضافة لعبد القادر بن صالح

الرجل الثاني في الدولة رئيس الغرفة العليا للبرلمان "مجلس الأمة" ، السيد عبد القادر بن صالح عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وعبد العزيز زباري الرجل الرابع في الدولة رئيس "المجلس الشعبي الوطني" (الغرفة السفلى للبرلمان) عن حزب جبهة التحرير أيضا. فقد أصبح خطاب هؤلاء جميعا يساند خيار التعجيل بالإصلاح السياسي والدستوري، والتوقّف عن سياسات الانغلاق، أو محاولة توظيف النجاحات السياسية للرئيس بوتفليقة طوال عشرية كاملة، سعيا للتخفيف من التغيير، بحجة شرعية الإنجاز.

<sup>1</sup> - خطاب رئيس الجمهورية 15 نيسان/ أبريل 2011، الشعب، العدد: 15468، (السبت 17 نيسان/ أبريل 2011).  
\* تطلق تسميات الرجل الأول والثاني والثالث والرابع في الدولة في الخطاب السياسي والإعلامي بالجزائر على كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الدستوري ورئيس المجلس الشعبي الوطني على الترتيب. ويخضع هذا الترتيب للصلاحيات المخولة وفقا لدستور 1996 لكل واحد من هذه المناصب. ويعزى ترتيب الثلاثة الأوائل إلى تقلد مهام منصب رئيس الجمهورية في حد ذاته، إذ تنص المادة 88 بأنه في حال إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية بالانتقال لا تتعدى 60 يوما تجري خلالها انتخابات دستورية فإن رئيس مجلس الأمة يتولى منصب ومهام رئيس الجمهورية لفترة انتقالية لا تتعدى 60 يوما تجري خلالها انتخابات رئاسية، وفي حال شغور منصب رئيس مجلس الأمة عند إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية يتولى المنصب رئيس المجلس الدستوري للفترة المذكورة نفسها وبالشروط نفسها. أما رئيس المجلس الشعبي الوطني فلا يمنحه الدستور حق تولي رئاسة الجمهورية عند إعلان شغور المنصب ولكنه يعد الرجل الرابع في الدولة انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة له في الدستور وكونه أحد أهم أربع شخصيات يفرض الدستور على رئيس الجمهورية استشارتهم عند اتخاذ بعض القرارات المهمة (إعلان حالة الطوارئ أو الحصار، إعلان الحرب، التعبئة العامة، وغيرها).



جاء خطاب الرئيس بوتفليقة في سياق زمني وظروف داخلية تسودها الخشية من مآلات المستقبل السياسي للبلاد، والخشية من تكرار التجربة "البومدينية" (نسبة إلى الرئيس الراحل هواري بومدين 1965-1978) في بناء دولة ترتفع قوتها بمصير قادتها لا بمصير مؤسساتها الراسخة وبنائها الديمقراطي المتجدد. كما أنّ التوليفة الحزبية للحكومة الحالية بين الليبراليين (التجمع الوطني الديمقراطي) والمحافظين (جبهة التحرير الوطني) والإسلاميين المعتدلين (حركة مجتمع السلم)، تجعل تركيبة السلطة مرتفعة بوجود الرئيس باعتباره شخصية جامعة قادرة على التآليف بين قوى سياسية مهددة بانفراط عقدها السياسي، بعد أن أضحت التغيير أمراً حتمياً، في ظلّ هذه المعطيات والظروف الضاغطة، محلياً وإقليمياً.

## ثانياً: إعلان إلغاء "حالة الطوارئ" في نيسان/ أبريل 2011

سبق خطاب الرئيس بوتفليقة وإعلان مشروعه للإصلاح السياسي، دعوته الحكومة الجزائرية مطلع شهر نيسان/ أبريل 2011 إلى إقرار إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب<sup>2</sup>، لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وصرّح دحو ولد قابلية وزير الداخلية والجماعات المحلية بأنّ وزارته تنتظر إقرار قانون الأحزاب الجديد لفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة<sup>3</sup>. وتهدف هذه الخطوة إلى امتصاص غضب الشارع، في ظلّ انتشار عدوى التظاهرات السلمية في الوطن العربي، وامتصاص غضب المواطنين الناتج عن عجز الحكومة عن حلّ عشرات الملفات الاجتماعية، بداية بملف السكن المعقّد، وانتهاء بتحديد سقف أسعار المواد الغذائية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين.

والملاحظ أنّ المطالبة بإسقاط المسؤولين لم تتجاوز المستوى الوزاريّ في مطالب المتظاهرين، ما يعطي الانطباع بأنّ الرئيس لا يزال يمتلك شعبية جماهيرية تجعل الاحتجاجات الاجتماعية مركّزة على المستوى الحكومي والأداء الباهت للوزارة، لا غير. ويعني ذلك أنّ الجزائريين يثمنون عودة السلم الأهلي، والمحافظة على الاستقرار السياسيّ والأمنيّ في عهد الرئيس بوتفليقة، وبفضل سياسته للمصالحة الوطنية، ويمنحونه الفرصة لمواصلة تنفيذ برنامجه الانتخابي.

<sup>2</sup> - الرئيس بوتفليقة يكلف الحكومة بصياغة نصّ قانوني لمواصلة مكافحة الإرهاب: رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال، المساء، العدد: 15409، (السبت 05 فبراير 2011).

<sup>3</sup> - وزير الداخلية دحو ولد قابلية في حوار شامل لـ الشروق، الشروق (02-05-2011):

وعلى الرغم من ذلك، ظلّت "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" بجناحيها الأحزاب وتنظيمات الشباب وحقوق الإنسان مستمرة في التظاهر طوال الشهور الماضية كلّ يوم سبت لتأكيد مطالبها السياسية بتغيير النظام. ولم تسمح وزارة الداخلية، على الرغم من رفع حالة الطوارئ، بتظاهر المعارضين من التنسيقية في الجزائر العاصمة، بحجة الدواعي الأمنية. وفصلت الحكومة التنسيقية عن الجماهير باستخدام الإعلام الحكومي والخاص الموالي لها، وزعمت أنّ مطالب الجماهير الجزائرية اجتماعية وليست سياسية، فكانت النتيجة زيادة تأجيج التظاهرات ضد قطاعات وزارية، والمطالبة بإسقاط عدد من الوزراء.

وعلى الرغم من مشروعية الاحتجاجات الاجتماعية، لم يستجب الرئيس بوتفليقة بإقالة أيّ من الوزراء الذين شهدت قطاعاتهم احتجاجات بسبب فضائح مالية مدوّية، أو عجز واضح في تنفيذ السياسات، كوزارة الطاقة والمناجم أو وزارة السكن ووزارة التجارة ووزارتي التربية والتعليم العالي، كي لا يفتح تنازله الباب أمام المطالب المعارضة. كما بدا الرئيس حازما حيال رفض مطالب المعارضة بحلّ البرلمان وإعلان انتخابات تشريعية مسبقة لتصحيح عجز الأداة الرقابية عن أداء دورها أمام طغيان السلطة التنفيذية واحتكارها "الصواب السياسي"، وعدم محاسبتها بخصوص عشرات الملفات التي ثبت فيها الفشل الحكومي ظاهرا أمام الجماهير، أو مختفيا لا يدركه سوى الرئيس بوتفليقة على مستوى هرم السلطة. وأمام هذا الواقع، لم تعد أمام الرئيس من وسيلة لتعويض ضعف دور البرلمان، سوى محاسبة الوزراء بنفسه عن طريق جلسات محاسبة فردية وشخصية يعقدها ليالي شهر رمضان من كل عام منذ سنة 2007. وقد باشر الرئيس بوتفليقة هذه الجلسات على إثر تسجيل نسبة عزوف انتخابي تجاوزت ثلثي الهيئة الناخبة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007<sup>4</sup>، كردّ فعل شعبيّ على اشتداد الانغلاق السياسي للنظام، في ظلّ تأكيد استمرار دور الائتلاف الحكوميّ (تحالف أحزاب: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم حول تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة) ك"واجهة" للنظام السياسي، على الرغم من رفض قادة حزب جبهة التحرير الوطني الاعتراف بهذه الحقيقة، وهم الذين أقسموا على عدم تكرار تجربة المعارضة مهما كانت الظروف السياسية للبلاد.<sup>5</sup>

لقد تكوّنت قناعة في الوطن العربيّ بأنّ فشل التجارب السابقة للإصلاح السياسيّ، ناجم عن إقصاء وتهميش الشباب، وقد تمنح سياسات الأنظمة العربية بدعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية فرصة لتمديد بقائها، بإدماج "ولو شكليّ" للشباب العربيّ في عملية صنع

<sup>4</sup> عصام بن الشيخ، "انتخابات الرئاسة في الجزائر: دراسة في السلوك التصويتي"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، القاهرة، العدد 35، (يوليو 2009). <http://democracy.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=Fron0.htm&DID=9995>.  
<sup>5</sup> - "عبد الرحمن بلعياط للخبر: لن يكرر الأفلان تجربة العودة إلى المعارضة"، يومية الخبر، العدد: 5412، (السبت 30 آب/أغسطس 2008).



القرار، وتجنّب قتل الحياة السياسية، التي دفعت بملايين الناخبين للعزوف عن المشاركة السياسية، وعشرات الشباب إلى الهروب والهجرة بطرق غير شرعية، نتيجة تكريس حالة القنوط السياسيّ في أوساط من يفترض بهم أن يكونوا "جيل المستقبل". ويبدو أن هذه النظرة هي ما خلص إليه الرئيس بوتفليقة على إثر الثورات المتكرّرة للشباب بالجزائر، كما يبرز ذلك بيان اجتماع مجلس الوزراء في شهر شباط/ فبراير الماضي، حين طالب الحكومة بالاستماع إلى مطالب الشباب<sup>6</sup>.

أرسل إلغاء العمل بحالة الطوارئ، والخطاب الرئاسيّ للإصلاح إشارات خاطئة للتيار الإسلاميّ المحظور بحدوث انفتاح سياسيّ كليّ يترقّبه بحرص شديد قطاع كبير من "الإسلاميين الراديكاليين" من بقايا الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة، الذين انتظروا مبادرة تاريخية من الرئيس بوتفليقة تسمح بعودة عشرات الآلاف من الإسلاميين الممنوعين من العمل السياسيّ. وخسر الإسلاميون من جبهة الإنقاذ الرهان هذه المرة، على الرغم من أنّهم وافقوا الرئيس بوتفليقة ودعموه في إنجاح مشروعي: "الوثام المدني" (سنة 2000) و"المصالحة الوطنية" (سنة 2005).

وبعد أقل من شهرين من إعلان الرئيس بوتفليقة مبادرة الإصلاح السياسيّ وإلغاء حالة الطوارئ، حصل النظام السياسيّ الجزائري على ترحيب فرنسي وأميركي بمبادرة الإصلاح، وإشادة بريطانية بها. ويمكن اعتبار هذه المواقف الدولية موقفاً مبدئياً من الغرب بعدم التدخّل في الشأن الداخلي للبلاد، وتشجيعاً على سياسية الحوار، لتجنّيب بلد عربي آخر حالة الفوضى التي يمكن أن تنذر بانهيار نظام سياسي عربي حليف مرتبط بشبكة الرأسمالية العالمية، وتهديد المصالح الغربية الضخمة فيه، خصوصاً وأنّ الجزائر تعتبر بلداً نفطياً وغازياً مهماً، ومجالاً جيو-استراتيجياً مهماً مليئاً بالفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية، بالإضافة إلى موقع البلاد في قلب المنطقة المغاربية التي تعتبر سوقاً مهماً بالنسبة للدول الغربية، التي تمتلك مصالح اقتصادية وحيوية مهمة في الجزائر<sup>7</sup>.

<sup>6</sup> - بيان مجلس الوزراء: رئيس الجمهورية... المظاهرات الأخيرة تعبّر عن قلق المواطنين وقنوطهم ويجب أخذها في الحسبان، الشعب، العدد: 15409، (السبت 05 شباط/ فبراير 2011).

<sup>7</sup> - Hocine Malti, "L'Algérie et son pétrole: To be or not to be", Algeria-Watch, (12-02-2006): [http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/malti\\_nationalisation.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.htm)

## ثالثا: هيئة المشاورات السياسية والرهان على إنهاء حالة الجمود السياسي

شكّل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الإصلاح. وأسند رئاسة الهيئة إلى عبد القادر بن صالح رئيس الغرفة العليا للبرلمان، وعين له مساعدين اثنين، هما المستشاران في رئاسة الجمهورية محمد علي بوغازي والجنرال المتقاعد محمد تواتي. وقد أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية خلال شهر كامل ضمن الفترة المحددة بين 21 أيار/ مايو و21 حزيران/ يونيو 2011. وجرى خلالها مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة، وتمثل هذه المحاور في ما يلي: قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الانتخابات، مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، قانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء. وتمحور النقاش حول قضايا: نوع النظام السياسي الأنسب البرلماني أو الرئاسي بدلا عن النظام شبه الرئاسي المعتمد حاليا، وعدد العهودات الرئاسية ومدة العهدة الواحدة، والإبقاء على الغرفة العليا للبرلمان "مجلس الأمة" من إلغاؤها، وصلاحيات المؤسسات الدستورية، وتفعيل دور البرلمان بعد استعادته لمصداقيته وشرعيته الناقصة<sup>8</sup>.

خلصت لجنة المشاورات إلى إعداد تقرير من 76 صفحة وملحق من 32 صفحة، تناولت حصيلة المشاورات والمقترحات، بعد تنقيح اللجنة للآراء الصادرة عن كافة شرائح وأطياف الطبقة السياسية. وأكد التقرير على التزام أعضاء الهيئة بتوجيه رئيس الجمهورية وتشديده على حيادية أعضاء اللجنة، وعدم تدخلهم أو محاولة توجيههم عملية المشاورات. وقد رُفِع التقرير إلى رئيس الجمهورية الذي سيتولى وضع روزنامة للإصلاحات، تبدأ بإصلاح القوانين العضوية وتنتهي بإعلان الرئيس تنصيب لجنة مختصة من فقهاء القانون الدستوري، يتولون صياغة دستور جديد، وعرضه على البرلمان الجديد المنتخب سنة 2012، أو عن طريق الاستفتاء الشعبي في حال تضمّن تغيرات جذرية في محتواه.

<sup>8</sup> - تجدر الإشارة إلى أنّ تعديل دستور 1989 وتعويضه بدستور 1996 قد عرف نفس المسار، حين ترأس عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني آنذاك، لجنة مشاورات سياسية سبقت تكليف لجنة من فقهاء القانون الدستوري بصياغة نصّ دستور 1996 الذي حافظ على الخيار التعددي بوصفه مكسبا ثميناً من مكاسب التحول إلى الديمقراطية، وكان ذلك التعديل رداً واضحاً على المطالبين بالعودة إلى عهد الحزب الواحد عبر استحداث حزب جديد يقوم بدور وطني "قومي" جامع يعيد جبهة التحرير الوطني إلى المتحف ويجمع كافة أطراف الشعب، واستطاع بن صالح أن يجد حلا سحرانيا للنظام بالحفاظ على الخيار الديمقراطي التعددي للبلاد دون السماح بالانفلات السياسي كما حدث قبل 1989، ما جعل بعض الصحف والإعلاميين يصفون السيد عبد القادر بن صالح بـ: "قطعة الغيار التي تصلح عطل النظام".

استقبلت هيئة المشاورات عشرات الأحزاب والشخصيات الوطنية من الموالاة والمعارضة، لكنّها أكّدت خلال لقاءها بهم مجموعة من المنطلقات السياسية للنظام السياسي، وهي: تفويت الفرصة على المطالبين بحلّ البرلمان الحاليّ، تفويت الفرصة على المطالبين بالتشدد حيال قضايا الفساد التي يتولى جهاز المخابرات (مديرة الأمن والاستعلام DRS) التقصيّ حولها بالتعاون مع القضاء، وتفويت فرصة المشاركة في المشاورات السياسية على رموز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّ، خصوصاً بعد تأكيد رئيس اللجنة عبد القادر بن صالح رفض الهيئة استقبال المتورطين في افتعال الأزمة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي، وهو ما يؤكّد ترسيم الخيار الاستثنائيّ للإسلام السياسيّ الحركيّ الراديكاليّ، وعدم سعي الرئيس نحو إعلان العفو الشامل استكمالاً لمبادراته الوثام المدني والمصالحة الوطنية مثلما كان البعض يعتقد أو يتمنى<sup>9</sup>.

وعلى الرغم من انتهاء مهلة المشاورات السياسية، أعلن الرئيس بوتفليقة في اجتماع لمجلس الوزراء بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2011 أنّ مسعى المشاورات السياسية سيظلّ مفتوحاً أمام الراغبين في تقديم مساهمة أو اقتراح يثري الآراء التي تمّ جمعها من الطبقة السياسية، لكنه فاجأ الجميع بإعلانه تمرير مشاريع قانوني الانتخابات والأحزاب وجوباً خلال الدورة المقبلة للبرلمان وتأجيل إحالة مشاريع قوانين مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وحالات التنافي مع العهدة الانتخابية، وقانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء، إلى ما بعد الدورة المقبلة، في انتظار جمع المزيد من الآراء حيال هذه الملفات. ويؤكد ذلك أنّ من جرى استقبالهم من قبل هيئة المشاورات السياسية قد ركّزوا على الملفات الرئيسية التالية: مراجعة الدستور، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات<sup>10</sup>.

وقد شهد الجزائريون بعد خطاب الإصلاح موقفاً مدهشاً لمرشح الانتخابات الرئاسية ورئيس الحكومة الجزائريّ الأسبق سيد أحمد غزالي، الذي صرّح بأنّه نادم على موافقته على قرار وقف المسار الانتخابي سنة 1992، بسبب ما وصلت إليه الحالة السياسية للبلاد، من تراجع مستمر لحالة الديمقراطية، ورهن لمستقبل الجزائريين، وتهديد ظاهرة الفساد الماليّ للاقتصاد الوطني والمال العام<sup>11</sup>.

<sup>9</sup> - عصام بن الشيخ، "الجزائر: ترقية المصالحة الوطنية إلى "عفو شامل"... الفرص والقيود"، أسبوعية العرب الأسبوعية، لندن، عدد: 223، (من 03 إلى 09-10-2009):

<http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Weekly/2009/10/03-10/p10.pdf>

<http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Weekly/2009/10/03-10/p11.pdf>

<sup>10</sup> - "رئيس الجمهورية يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء: مسعى الاستشارة يبقى مفتوحاً لمن لديه الرغبة في تقديم اسهامه"، الشعب، العدد: 15540، (الاثنين 11 تموز/ يوليو 2011)، ص. 05.

<sup>11</sup> - "سيد أحمد غزالي في مقابلة مع وقت الجزائر: لو علمت أننا سنصل إلى ما نحن عليه لما أوقفت المسار الانتخابي"، وقت الجزائر: [http://www.wakteldjazair.com/index.php?id\\_rubrique=287&id\\_article=18659](http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=18659)

لقد كان إقصاء الإسلاميين ولا يزال أحد أكبر مسببات قصور التجربة الديمقراطية في الجزائر، وهو الموضوع الذي دفع عبد الحميد مهري الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني، إلى طلب مقابلة هيئة المشاورات بعد أن كان قد رفض المشاركة فيها سابقا. وطالب مهري بفتح باب الحوار السياسي أمام جميع الجزائريين، وفي مقدمتهم الإسلاميون، وعدم استمرار إقصائهم بهذه الطريقة المنظمة، وهو الذي قال سابقا حول الإصلاح السياسي في الجزائر: "لقد جمع هدف الاستقلال جميع الجزائريين من حوله، في حين أنّ بناء الدولة بعد الاستقلال لم يكن بحاجة إلى جميع الجزائريين، ومن هنا دخل الإقصاء بدل الجمع كأهمّ أسس بناء الدولة". وتجدر الإشارة إلى أنّ عبد الحميد مهري كان قد بعث رسالة للرئيس بوتفليقة. سبقت خطاب الإصلاح وتمّ نشر نصّها في الجرائد الوطنية. يدعو فيها إلى إعلان مبادرة جادة للإصلاح، تسمح للجزائريين بالعيش في كنف الحرية والديمقراطية.

## رابعاً: التحوّل الرسمي من اعتماد "النظام البرلماني" وعدم الاستعداد للانفتاح الإعلامي

أكّد رئيس المجلس الشعبي الوطني أنّه ليس من الطبيعيّ أن تظلّ الغرفة السفلى للبرلمان كـ"هيئة منتخبة" تحت رحمة "مجلس الأمة" (الغرفة العليا) لكونه "مجلساً معيّناً". وطالب بدراسة مطلب ترجيح كفة "المجالس المنتخبة" على المجالس المعيّنة والاستشارية. كما دافع رئيس المجلس الشعبي الوطني عن اعتماد النظام شبه الرئاسي، واعتبر النظام البرلماني والرئاسي "خطراً على الأمة"، حيث يضع النظام البرلماني الحكم بيد الوزير الأول، وينتج عنه نظام سياسيّ عروشيّ "قبليّ وجهويّ"<sup>12</sup>. ويتأكد لنا من تحليل هذا الموقف السياسي أنّ اعتماد العمل بنظام الغرفتين في دستور 1996 كان بالأساس من أجل أن تلعب الغرفة العليا للبرلمان دوراً قبلياً وآخر بعديّ في فرملة الغرفة السفلى في حال أفرزت الانتخابات نتائجاً لصالح أية أحزاب تسعى للسيطرة على السلطة التشريعية ومحاسبة الحكومة وتهديدها بسحب الثقة، ما قد ينتج منه حالة من عدم الاستقرار السياسي للحكومة. لكن يبدو أنّ الحلول المؤقتة قد تحولت إلى "لازمة دائمة" بالنسبة للنظام.

واعترف عبد العزيز زباري رئيس المجلس الشعبي الوطني من جهة ثانية، بأنّ التحالف الرئاسي المكون من جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم والذي يشكل

<sup>12</sup> - "حوار رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري مع جريدة الشروق اليومي"، الشروق اليومي، العدد: 3296، (الثلاثاء 17 أيار/ مايو 2011)، أو على الموقع الإلكتروني: الشروق أون لاين:

<http://www.echoroukonline.com/ara/interviews/75355.html>

الحكومة منذ 1999، ظاهرة سلطوية تسببت في إغلاق الحياة السياسية في البلاد، نتيجة السيطرة المكرّسة من قبل أحزاب الموالاة على السلطة. ودعا رئيس الغرفة السفلى للبرلمان الحكومة إلى وقف الاعتماد السياسي المستمر على ظاهرة الائتلاف الحكومي "التحالف الرئاسي"، والتفكير في العودة إلى التنافس السياسي الحقيقي بين جميع الأحزاب، لتجنّب إعطاء الانطباع بالعودة إلى حكم الحزب الواحد، وإضفاء دينامية جديدة على الحياة السياسية. وحمل عبد العزيز زيارى مسؤولية الجمود السياسي في البلاد للتحالف الرئاسي الذي تفرّد بالساحة السياسية<sup>13</sup>.

وتؤشّر جملة المواقف السياسية الجديدة لرموز النظام السياسي إلى أنّ التغيير السياسي جعل المسؤولين ينشرون في العلن ما يدور في أذهانهم وفي المكاتب السياسية للحكومة والأحزاب، حيال تحضير ترتيبات جديدة تسهّل التكيّف مع قواعد اللعبة السياسية بعد تشريعات 2012 المقبلة، حيث قال رئيس المجلس الشعبي الوطني أنّه "يستحيل أن نخلق معارضة عن طريق التزوير، ونحن بحاجة إلى معارضة حقيقية للنظام"<sup>14</sup>.

ومن جهة أخرى يظهر أن هنالك تخوفاً رسمياً من الانفتاح الإعلامي، ويمكن تفسيره بخشية الحكومة من فقدان السيطرة على وسائل الإعلام المعارضة خصوصاً إعلام أحزاب منطقة القبائل: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD، وجمهية القوى الاشتراكية FFS، التي قد تسبّب في تنامي النزعة الانفصالية بمنطقة القبائل؛ إضافة إلى الخشية من فقدان الرقابة السلطوية على الخطاب الديني للتيار الإسلامي بنماذجه المختلفة: السياسي المعتدل والحركي والجهادي. وبدلاً من ذلك أمر الرئيس بوتفليقة بإلغاء تجريم الصحفيين كمقدمة تسبق الإعلان عن القانون الجديد للإعلام، المزمع طرحه على البرلمان بغرفتيه<sup>15</sup>.

يبرز تحليل المواقف السياسية سابقة الذكر أن جمهية الموالاة تسعى لتحريك جماهيرها ووعاءها الانتخابي في خندق التيار القائل بجديّة مبادرة رئيس الجمهورية للإصلاح، والمراهن على البقاء في السلطة؛ في حين ترفض أحزاب المعارضة مشروع الإصلاح الرئاسي، ويصر حزب جمهية القوى الاشتراكية، حتى بعد إطلاق هذا المشروع، على المطالبة بتغيير النظام عن طريق تشكيل مجلس تأسيسي، ويوافق في ذلك حزب العمال بقيادة لويّزة حنون، الذي انتقد دور هيئة المشاورات السياسية، وطالب بعقد مؤتمر للحوار والوفاق الوطني بعد الإعلان عن حلّ البرلمان الحالي، إضافة إلى موقف زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي ضدّ خطاب الإصلاح ومطالبته بالتغيير الكلي للنظام، انتهاءً بموقف التنسيقية

<sup>13</sup> - المرجع السابق.

<sup>14</sup> - المرجع نفسه.

<sup>15</sup> - خطاب رئيس الجمهورية 15 نيسان/ أبريل 2011، مرجع سبق ذكره.



الوطنية من أجل التغيير بجناحها، والتي لم تنجح في حشد الجماهير في تظاهرة وطنية واحدة، بسبب قدرتها التنظيمية الضعيفة وخطابها التشككيّ المستمرّ في نية السلطة. وزاد من ضعف مطالب جبهة المعارضة إجمالاً، عزوف الناخبين عن الانتخابات وازدراؤهم للحياة السياسي وتقلباتها، التي تؤول في كلّ مرة في صالح النظام السياسيّ الحاليّ، إضافة إلى خشية المواطن الجزائري من تدهور الوضع الأمني والتأثير على السلم الأهلي.

## خاتمة

يخلص تحليلنا لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والمسؤولين في الهيئات السياسية الوطنية وقيادات أحزاب الموالاتة والمعارضة إلى جملة نتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

– راهن النظام السياسيّ في الجزائر على الشرعية السياسية التي يمتلكها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لإطلاق مبادرة للإصلاح السياسيّ، تمكنه من فرض احتكاره الإشراف على عملية الإصلاح وفق خطة محدّدة الأهداف، من أجل ربح الوقت وتجنّب الانهيار المفاجئ للحكومة والنظام مهما كانت درجة حدّة الضغوط الشعبية، ومهما كانت الظروف الدولية والإقليمية الضاغطة. وعلى الرغم من عدم قدرة النظام على إسقاط ورقة الشارع، إلا أنّ المتظاهرين بقيادة التنسيقية الوطنية من أجل التغيير لم يستطيعوا جمع جهود المعارضة للمطالبة بإسقاط النظام، وهو ما سمح للنظام باحتكار المشهد السياسي والادعاء بأنّ مطالب الجزائريين ذات بعد اجتماعي بالدرجة الأولى، وأنّ مبادرة الرئيس هي الإطار الوحيد للإصلاح السياسيّ في البلاد.

– استطاعت هيئة المشاورات السياسية أن تغطّي مطالب معظم الشرائح والحساسيات السياسية حول التغيير السياسيّ المطلوب، لكنّها رفضت الاستماع للإسلاميين الممنوعين من العمل السياسي الذي قارب إقصاؤهم من الحياة السياسية العشرين سنة. ويدرك الرئيس بوتفليقة أنّ استبعاد الإسلاميين يعدّ من أهم الانتقادات الموجّهة للنظام، حيث يستحيل أن يظلّ جزء كبير من المواطنين ممنوعاً من العمل السياسيّ إلى الأبد، ولن يكون هنالك تنافس نزيه في الانتخابات التشريعية المقبلة -بعد إقرار قانوني الانتخابات والأحزاب الجديدين- إلا بالسماح بمشاركة جميع الجزائريين دون استثناء، من أجل تشكيل هيئة رقابية تشريعية قوية بإمكانها أن تحاسب الهيئة التنفيذية، وتراقب أداءها السياسيّ، وتساعد في عملية البناء



الديمقراطي، وتغيير الخريطة الحزبية بالجزائر، وإضافة قوى سياسية جديدة قادرة على تمثيل المواطنين والتعبير عن إرادتهم السياسية، والمساهمة في تحقيق حراك سياسي ينهاي حالة الإضراب السياسي الشعبي والعزوف والمقاطعة الشعبية للحياة السياسية.

– لا يمكن للنظام السياسي تجاهل ضرورة المبادرة بتعديل قانوني الأحزاب والانتخابات، لأنّ العزوف السياسي للناخبين يزداد مثل كرة الثلج، ويمكن للانتخابات التشريعية المقبلة أن تشكل نكسة انتخابية حقيقية إذا لم تشهد الساحة السياسية تغييراً معبراً عن الإرادة الشعبية. كما ستكون وزارة الداخلية والجماعات المحلية في غضون شهور قليلة أمام اختبار تطبيق القوانين والسماح باعتماد أحزاب جديدة تضيف المزيد من الحركية والتنوع بدل استمرار احتكار أحزاب الموالاة للمشهد السياسي، واستمرار التضييق على الأفراد. كما يتطلع الجزائريون إلى انتخاب برلمان يمثل الإرادة الشعبية، ويؤدي الدور المطلوب منه في مراقبة ومحاسبة الحكومة المقبلة، وإنهاء حالة مراقبة السلطة التنفيذية لنفسها بنفسها واحتكارها الصواب السياسي من خلال جمع الرئيس بين السلطة التنفيذية والأدوار الرقابية في آن واحد.

– إنّ الانفتاح الإعلامي أصبح أكثر من ضروري لإعادة الروح المفقودة للحياة السياسية، من أجل منح الطبقة السياسية القدرة على طرح مشاريعها السياسيّة عبر إعلام حرّ، يمنحها فرصة تقديم نفسها أمام الرأي العام، والتنافس بكل حرية لامتلاك وعاء انتخابي يجدد صورة المشهد السياسي، الذي احتكرته أحزاب الموالاة لأكثر من عشر سنوات باستخدام الإعلام الحكومي.

– لا يزال النظام السياسي يرفض الانفتاح على الإسلاميين على الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمها هؤلاء في الداخل ويف المهجر، لدعم مسعى الرئيس في تحقيق المصالحة الوطنية، طمعا في الحصول على عفو شامل يتيح عودتهم إلى العمل السياسي وفقاً لقانون الأحزاب الحالي.